المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

محضر اجتماع

مكتب مجلس المستشارين

رقم 77 ليوم الثلاثاء 25 أكتوبر 2011

مشروع محضر اجتماع المكتب رقم 77

ليوم الثلاثاء 25 أكتوبر 2011

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 25 أكتوبر 2011 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس الدكتور محمد الشيخ بيد الله وحضور الأعضاء السادة :

فوزي بنعلال	:	الخليفة الأول للرئيس
محمد فضيلي	:	الخليفة الثاني للرئيس
لحسن بيجديكن	:	الخليفة الثالث للرئيس
عبد الرحمان أشن	:	الخليفة الخامس للرئيس
عابد اشكايل	:	محاسب
عبد المالك أفرياط	:	محاسب
أحمد حاجي	:	أمين
عبد اللطيف أبدوح	:	أمين
حميد كوسكوس	:	أمين

بعد الموافقة على محضر اجتماع المكتب رقم 76 ليوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2011، قرر المكتب عقد جلسة عمومية يوم الثلاثاء 25 أكتوبر 2011 على الساعة الخامس مساء للدراسة والتصويت على النصوص التالية :

- مشروع قانون رقم 08.08 يتمم بموجبه القانون رقم 33.01 القاضي بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن.
- مشروع قانون رقم 26.10 يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.
- مشروع قانون تنظيمي رقم 59.11 يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.
- مشروع قانون تنظيمي رقم 28.11 يتعلق بمجلس المستشارين.
- مشروع قانون رقم 57.11 يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

بعدها أحال المكتب جملة من النصوص التشريعية الواردة من مجلس على اللجن الدائمة ويتعلق الأمر بـ :

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 59.11 يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.
2. مشروع قانون رقم 39.10 يتعلق بالتجميع الفلاحي.
3. مشروع قانون تنظيمي رقم 28.11 يتعلق بمجلس المستشارين.
4. مشروع قانون رقم 14.07 يغير ويتمم بمقتضاه الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري.
5. مشروع قانون رقم 38.10 يتعلق بالهيئات بين المهنية للفلاحة والصيد البحري.
6. مشروع قانون رقم 34.11 بتغيير وتتميم القانون المحددة بموجبه السن التي يحال إلى التقاعد عند بلوغها المستخدمون المنخرطون في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.
7. مشروع قانون رقم 57.11 يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية بمناسبة الحملات الانتخابية والاستفتائية.

كما أحال خمس مقترحات قوانين موقعة من المستشار حفيظ وشاك عن الفريق الاشتراكي على اللجن المختصة ويتعلق الأمر بـ :

1. مقترح قانون يرمي إلى إحداث غرف للسياحة.
2. مقترح قانون يرمي إلى إحداث المجلس الوطني للسياحة.
3. مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 1.74.16 المتعلق بالمكتب الوطني للمغربي للسياحة.
4. مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 301 والمادة 306 من القانون رقم 17.99 يتعلق بمدونة التأمينات كما تم تتميمه بالقانون رقم 09.03.
5. مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 31.96 المتعلق بالنظام الأساسي لوكالات الأسفار.

بعدها اطلع المكتب على قرارات المجلس الدستوري الأخيرة والتي يتصدرها قراره رقم 816 القاضي بالتصريح بشغور المقعد الذي كان يشغله المستشار المرحوم محمد خيير من الفريق الاستقلالي، وقرار رقم 817 الذي اعتبر فيه أن القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب مطابق للدستور باستثناء بعض المقتضيات التي يمكن فصلها عن مجموع النص، والقرار رقم 818 القاضي بمطابقة القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية للدستور باستثناء الفقرة الرابعة من الفصل 31 والتي يمكن فصلها عن مجموع النص.

بعد ذلك صادق المكتب على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 25 أكتوبر 2011 التي سيرأسها الخليفة الثالث للرئيس السيد لحسن بيجديكن والسيد حميد كوسكوس كأمين للجلسة.

في مجال العلاقات الخارجية، وافق المكتب على تلبية الدعوة الموجهة من الاتحاد البرلماني الإفريقي لحضور الدورة التنفيذية والمؤتمر (34) لرؤساء البرلمانات الإفريقية أعضاء الاتحاد البرلماني الإفريقي في الخرطوم ما بين 27 نونبر وفاتح دجنبر 2011، من جانب آخر اطلع المكتب على تقرير عن أشغال اجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط - بروكسيل، البرلمان الأوروبي، 6 أكتوبر 2011، كما اطلع على تقرير حول مشاركة وفد عن مجلس المستشارين في أشغال الدورة 58 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، يومي 19 و20 شتنبر 2011، كما اطلع أيضا على تقرير عن أشغال الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوربا- كرواتيا، ما بين **07** و **10** أكتوبر **2011**.

في محور الشؤون الإدارية، قدم السيد الأمين العام للمجلس عرضا حول الدراسات التقنية التي قامت بها مصالح إدارة مجلس المستشارين بتعاون مع وزارة التجهيز قصد تهييئ دفتر التحملات الخاص بصيانة مبنى وتجهيزات مجلس المستشارين وفق المعايير والضوابط المهنية المعمول بها. وقد تدارس المكتب هذه النقطة من مختلف جوانبها خاصة مايتعلق منها بالاختيارات المطروحة على المجلس للجوء إلى شركة واحدة فقط للقيام بمهام الصيانة بمفردها أو اللجوء إلى عدة شركات لتأمين صيانة الأجهزة كل على حدى. وقد تقرر بأن يتم بحث نجاعة الاختيار الأول قصد الشروع في اتخاذ الترتيبات القانونية والإدارية اللازمة للإعلان عن عرض مفتوح خلال الأسابيع المقبلة بعد أن تكون عملية التسليم النهائي قد تمت خلال شهر نونبر بالنسبة لجميع الأشغال والتجهيزات الموجودة داخل المجلس ولهذا الغرض تم تشكيل لجينة تضم في عضويتها كل من الخليفة الأول للرئيس والسادة المحاسبون والأمين العام للمجلس بتعاون مع مصالح وزارة التجهيز قصد الإسراع في إتمام مختلف هذه العمليات في أحسن الظروف.

وفي الأخير وافق المكتب على صرف منحة عيد الأضحى لموظفي المجلس مع تحديد نسبتها بتنسيق مع مجلس النواب.